

ويطلق على الدولة في هذه الحالة بالدولة المتخلدة لكونها تتدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من ان الفكر الاقتصادي السائد في هذه الفترة والذي يتزعمه كينز الذي يؤمن بدور بالحرية الاقتصادية والمباراة الفردية الا انه يعطي للدولة دورا جديدا متميزا في النشاط الاقتصادي وبذلك أصبح علم المالية العامة اكثر تعبيرا عن فكرة المالية الوظيفية فإتسعت دائرة الإنفاق العام وتعددت ميادينه كما تغيرت النظرة اتجاه الضرائب فلم تعد أداة لجمع المال فقط بل تعددت وتنوع أهدافها واتخذت موازنة الدولة طابع وظيفي فلم يعد هدفها مجرد إيجاد توازن حسابي بين الإيرادات العامة ونفقاتها وانما بهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطنين